طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية)

م.م. وداد جابر غازي

مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

المقدمة

يبدو ان العلاقات تشهد متغيرات جديدة تعيد تكوين العلاقات بين الدول والأمم على وفق قواعد ومصالح معاصرة، ستغير من الطابع العام الذي ساد الحياة الدولية خلال عقود جديدة. وفي هذا الاطار نجد من الأهمية دراسة طبيعة العلاقة العراقية الروسية، وطبيعة المتغيرات التي طرأت على دور روسيا في العلاقات الدولية بعد ان عصفت الاحداث بالشيوعية. لتصنع على اعتاب حقبة جديدة من التفكير السياسي والاقتصادي والستراتيجي.

تعتبر روسيا احدى الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن فرغم الازمة الاقتصادية الطاحنة التي تعتصرها تظل روسيا احدى الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وهي الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي السابق، والقوى العظمى الثانية في العالم حتى نهاية الثمانينات فهي تشغل (76.5) بالمئة من مساحته، وتعتبر بذلك اكبر دولة من حيث عدد السكان. هذا فضلاً عن كونها القوى العظمى الثانية على المستوى العسكري ولديها اكبر قوة تقليدية في اوربا وآسيا واحد داعيي التسوية السلمية للصراع العربي–(الإسرائيلي).

وتكتسب هذه الدراسة اهمية متصاعدة لا لانها تتصدى لموضوعات حيوية بل انها تحاول ان تحدد الاتجاهات السلوكية المتبادلة للطرفين بعد أن مر كليهما بظروف اجبرت القيميين عليها على اعادت شروط التحرك، لنواياهم في الفعل ومبادئهم المعتمد في التقرير والمبادرة...وكذلك آلياتهم لاختيار العمل والسلوك الافضل تبعاً لاولويات الاهتمام الخاصة لكل طرف وهكذا لا تخرج هذه الدراسة للعلاقات العراقية–الروسية من كونها دراسة تقيمية وربما نقدية لطبيعة التعامل بين الطرفين

التي لم تعد تتحدد بتقليدية الاهداف المقررة لها، بل اخذت تقترن بمبررات قيمية وغير محلية واقليمية ودولية.

وما يعزز اهمية البحث ان كلاً من روسيا والعراق مر بظروف وتحديات اجبرت كلا منهما على اعادة تقويم علاقاتهم الخارجية وتغيير اولويات سياستهم الخارجية. فحسب بل ما يزالان يواجهان تحديات كبرى في ظل اختلال موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت القوة السائدة والمسيطرة على المنظمات والمؤسسات الدولية التي انشئت لتنظيم العلاقات بين الدول. وما لذلك من اثار سلبية على طبيعة العلاقات الدولية، وعلى هذا الاساس، ترسخت في الاعوام الاخيرة من القرن العشرين، العلاقات المثمرة بين روسيا والعراق إذ تستجمع تدريجياً العلاقات الثنائية بين الطرفين قوتها وتكتب ابعاداً جديدة دعماً لحركاتهما الاستراتيجية تجاه المخاطر المشتركة. فالعراق له القدرة على اشباع المصالح الاقتصادية والتجارية التي تتحكم في السياسة الروسية، إذ يمتلك النفط والمال والاسواق الواسعة، وبالمقابل تعد روسيا طريقاً دولياً منتجاً للسلاح والمعرفة والثقافة التي تؤهلها قدراتها على تحديد الجيش العراقي ذي التسلح الروسي. كما ان العراق يستطيع ان يقوم بتقديم بعض الاغراءات لروسيا من ضمان دعمها على الصعيد الدولي من خلال مراجعة قضية العراق في الأمم المتحدة، زيادة على رفض السياسة الامريكية، ولاسيما ان الامريكان يتطلعون الى ديمومة هيمنتها وابقاء روسيا في حالة متاهة داخلية سبيلاً للحد من فاعلية حركتها الخارجية ولاسيما في المناطق ذات الاهمية الستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية.

نبذة تاريخية عن طبيعة العلاقة

تبدو قراءة تاريخ التقارب الروسي العراقي عملية سلوكية محققة الاصول لا لقدم ذلك التاريخ. بل لوضوح مدركاته الى درجة لا يجد الباحث الى غضاضة في تتبع أصوله، فالتوجه الروسي نحو الشرق الاوسط كان معللاً بتوجهات استراتيجية طبيعية لدولة بحجم روسيا، التي اخذت تقيس نفسها على اسس من القوة والنفوذ شأنها شأن القوى الكبرى الاخرى. وكذا الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) وتوجهه بعد الحرب العالمية الثانية واقطارها ومن بينها العراق الذي احتل مكانته المتميزة[1].

وعلى هذا الاساس ظلت العلاقات العراقية–السوفيتيه تعاني من معضلة لازمتها طويلاً، فلم تصمد تقاليدها حتى تنتكس لاسباب وعوامل متعددة ذاتية وموضوعية لا يخلو بعضها من دفع مقصود، فبعد الاعلان عن قيام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين العراق والسوفييت في ايلول عام 1944. او ارتباط الاتحاد السوفيتي مع بلد خليجي مدفوعاً باعتبارات عديدة من بينها قرب العراق الجغرافي من الاتحاد السوفيتي الذي نظر الى ارتباطه هذا خطوة محسوبة ومخطط لها في تلبية وتفعيل مطامحه في الوصول الى المياه الدافئة[2].

الموقف السوفيتي من ثورة 1920

وجدت ثورة عام 1920 في العراق ردود فعل ايجابية من قبل الاتحاد السوفيتي واجهزته الاعلامية بشكل خاص نظراً لاهمية هذه الثورة ووطنية اهدافها وشعاراتها ولمناهضتها لبريطانيا أحدى دول الغرب الكبرى انذاك، وصاحبة المستعمرات والتي ناهضت الاتحاد السوفيتي ونظامه الجديد، وقام بعض الكتاب السوفييت بتفسير احداث ثورة العشرين وفق التحليل الماركسي، منهم (ل.ن كوتلوف)، والذي حاول ان يضع الثورة في دائرة الأراء الفكرية التي يؤمن بها وان يخضع دراسته لاحداث ووقائع ثورة العشرين وفق منظار التحليل الماركسي. فتوصل كوتلوف الى نتيجة تنسجم مع معتقداته هي ان المجتمع العراقي كان حينذاك يعيش في مرحلة الاقطاع ولهذا كانت ثورة

---

(1) منعم ضاحي العمار، العلاقات العراقية–الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها (العراق والقوى الكبرى) وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية (1996–1997)، العدد الثالث، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، 1997، ص186.

(2) محمد جميل ابراهيم الشيخلي، العلاقات العراقية–الروسية في عقدة التسعينات، اطروحة دكتوراه، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، قسم الدراسات الدولية/الجامعة المستنصرية ، 2002، ص1.

العشرين في رأيه نتاج الصراع بين طبقة الجماهير الكادحة كالبدو والفلاحين والحرفيين من جهة وطبقة الاسياد والمستغلين لهم من الجهة الاخرى[1].

وتفيد المصادر السوفيتيه ان الحكومة المؤقته التي شكلت لاعلان الحكم الوطني في العراق قد سعت الى اقامة اتصال مع الاتحاد السوفيتي، ففي صيف عام 1921، أفاد القنصل السوفيتي في مدينة (سريفاميش) التركية بأن ممثلاً من هذه الحكومة قد وصل الى تلك المدينة بطريق غير مباشر عبر طهران، وطرح مسألة اقامة العلاقات بين البلدين[2].

من هنا نستطيع ان نتبين التأثير العميق الذي أحدثته ثورة اكتوبر عام 1917 في البلدان المضطهدة بما في ذلك الدول العربية، وقد لقيت هذه الثورة تأييد وتضامن من الدولة السوفيتيه في عام 1920، وتلبية لنداء لينين، عقد المؤتمر الاول لشعوب الشرق في باكو بحضور مندوبين عن حركات التحرر الوطني في مصر والجزيرة العربية وسوريا وفلسطين في البيان الصادر عن المؤتمر وقال لينين: ((ماذ فعلت انجلترا بمصر حيث برز السكان المحليون منذ 80 سنة تحت وطأة نير الرأسماليين الانكليز، هذا النير الاثقل والاكثر قمعاً بالنسبة للشعب، من نير الفراعنة المصريين))[3].

الموقف السوفيتي من انتفاضة 1941

جاءت انتفاضة عام 1941 في العراق، ومحاولة العراقيين التخلص من السيطرة البريطانية التي كانت تمثل عائقاً اساسياً في وجه اقامة علاقات سوفيتيه–عراقية لتمكين العراق من خلالها الاستفادة من لعبة التوازنات الدولية في منطقة الخليج العربي. طلب رئيس الوزراء (آنذاك) رشيد عالي الكيلاني من السفير العراقي في انقرة ضرورة مقابلة السفير السوفيتي هناك ونقل اليه رغبة الحكومة العراقية في اقامة علاقات بين البلدين [4]. ان الاتحاد السوفيتي لم يوافق على ذلك مبرراً

---

[1] عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتيه 1944–8شباط 1963، الطبعة الاولى، بغداد، 1980، ص20-21.

[2] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص16.

[3] كريم مروة، الجذور التاريخية العميقة للعلاقات العربية السوفياتيه، العدد (43)، شؤون فلسطينية، 1975، ص16.

[4] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص18.

رفضه بان نقل الذخائر لم يدخل في نطاق اتفاقية النقل التي تضمنتها الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية السوفيتيه وزميله عن الجانب الالماني في التاسع والعشرين من ايلول عام 1939[1].

لقد كانت مرحلة الحرب العالمية الثانية تمتلك سمات جديدة في العلاقات الدولية اتسمت بدخول الاتحاد السوفيتي كطرف حليف لقوات المعسكر الغربي للوقوف ضد النازية، وبالتالي فأن المرحلة أملت أن تقوم الحكومة العراقية ببناء علاقات مع الاتحاد السوفيتي متوافقة مع الظروف الدولية المستجدة، وبالتالي فأن نشأة العلاقات العراقية–السوفيتية تستمد وجودها في ظروف الحرب وفق متطلبات الوضع الدولي الناشئ عن طبيعة المواجهة لقوى دول المحور، ويمكن القول بأن هذه النشأة اعطت مردودات ايجابية للاتحاد السوفيتي، وكانت لمصلحته اكثر مما اعطته للجانب العراقي لتمكنه من ايجاد علاقة ثنائية مع دولة في منطقة مغلقة للغرب.

الموقف السوفيتي من حلف بغداد

قامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا، بتقديم اقتراح في حزيران عام 1950، لتكوين (مركز قوة) في الشرقين الادنى والاوسط، وكانت ترمي من ذلك الى اشراك الدولة العربية في منطقة الدفاع، بالرسالة التي بعثت بها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا الى حكومات مصر وسوريا ولبنان والسعودية واليمن (وإسرائيل) والاردن خاصة بانشاء قيادة موحدة للشرق الاوسط، وترى الحكومة السوفيتيه ان هذا الاقتراح لا يعني رغبتها في ضم الدول العربية الى عقد معاهدة عسكرية يستوعبها حلف الاطلسي العدواني وترى ان غرض الولايات المتحدة الامريكية ومن معها هو تحويل الشرق الاوسط الى مستودع لمصلحة حلف الاطلسي[2].

اصبح النضال في سبيل حفظ السلام في الشرق الادنى والاوسط في اواسط الخمسينات اهمية كبيرة، وشهد الوطن العربي في ذلك الوقت انقسام الى خندقين الاول معاد للغرب، وتتطلع للتحرر من هيمنته تقوده مصر عبد الناصر، الثاني: متحالف مع الغرب ورمى بكل ثقله معه واعتمد عليه، واعلن صراحة معاداته للتوجهات التي مثلتها مصر حينئذ، ومثله عربياً النظام الملكي في العراق، ورئيس الوزراء نوري السعيد الذي سعى جاهداً الى عقد حلف بغداد عام 1955. الأمر الذي ازعج

---

[1] عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص42.

[2] ادوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1963، ص171-172.

الحكومة السوفيتيه، واحتمل ان يؤدي الحلف الى نشوب حرب عالمية ويهدف الى استكمال تطويق اراضيه[1].

واصل الاتحاد السوفيتي اهتمامه بالعراق واستنكاره لانضمامه الى حلف بغداد، وقد ظهر ذلك الاهتمام جلياً من خلال مناقشة مجلس السوفيت الاعلى في دورته السادسة لتقرير خاص قدمه وزير الخارجية السوفيتي انذاك في الثاني عشر من شباط عام 1957، اوضح فيه أن انضمام العراق الى حلف بغداد يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وان العراق حين ارتبط مع بريطانيا باتفاق خاص ملحق بحلف بغداد قد خالف بنود تلك الاتفاقية[2].

كان حلف بغداد احد العوامل المؤثرة في ان يغير الاتحاد السوفيتي سياسته ازاء المنطقة العربية لاسيما بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وبعد التطورات التي شهدتها الساحة العربية اثر كسر طوق احتكار السلاح لغربي من قبل الثورة المصرية عام 1952. بعقدها صفقة السلاح مع المعسكر الاشتراكي في عام 1955[3].

وهنا نرى ان العلاقات العراقية- السوفيتيه قد ارتبطت بحقائق التوازن الدولي ومدلولات القطبية الثنائية وقواعد النفوذ الدولي كحقيقة اولى.

العلاقات العراقية-السوفيتيه ما بعد 14 تموز 1958

ان قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، كانت البداية لتصدع وانهيار حلف بغداد، بسبب ما كانت تمثله (بغداد) من موقع مؤثر وفعال فيه باعتبارها عضواً مؤسساً ومقراً له، بعد الثورة دبت الحياة مرة اخرى في مجرى العلاقات العراقية-السوفيتيه خاصة مع تعرض المصالح الغربية الى اضرار كبيرة في اعقاب سقوط الملكية في العراق والغاء الاتفاقية العراقية-البريطانية لعام 1955[1].

---

[1] موشه زاك، النزاع العربي (الإسرائيلي) بين فكي كماشه الدول العظمى، ترجمة دار الجليل، الطبعة الاولى، دار الجليل، عمان، 1988، ص31.

[2] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص22.

[3] اسر اعيلان وآخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، بلا سنه، ص172.

[1] منعم صاحي العمار ، المصدر السابق، ص186.

قام الاتحاد السوفيتي بتقديم مذكرة الى الحكومة التركية في الثامن عشر من تموز 1958، حذرها من التدخل بشؤون العراق الداخلية وكان ذلك اثر شائعات عن زحف قوات عسكرية تركية الى بغداد لحماية النظام الملكي السابق[2].

وقد اعاد عبد الكريم قاسم العلاقات مع موسكو بسرعة ودخل معها في معاهدات فنية واقتصادية لم يتمكن الطرفان من تنفيذها بالكامل بعد ان اخذ منحّا العلاقات بالتراجع عام 1959. بعد تدخل السوفيت بالشؤون الداخلية للعراق وخاصة في ثورة الشواف، اذ نشرت البرافدا مقالاً في العاشر من اذار من عام 1959، قالت فيه عن مستقبل العصيان. واتهمت قيادته بالعمالة للاستعمار واذنابه، وهاجمت ما اسمته بالضغوط الخارجية التي تتعرض لها الجمهورية العراقية من قبل ايران وتركيا، كما ان راديو موسكو هاجمها هجوماً شديداً واسماها بالمؤامرة[3].

ويمكننا القول ان الاتحاد السوفيتي عمد الى دعم نظام الحكم في العراق انذاك ظناً في القيادة السوفيتيه بانها وجدت في عبد الكريم قاسم ونظامه الموفع البديل الذي يتيح لها لمحافظة على الوجود السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة، وعلى الاساس نفسه كانت بعض جوانب الموقف السوفيتي من انقلاب شباط 1963، التي اتهمت حكومتها بانها اقامت في البلد نظام الارهاب والاضطهاد، ونكلت على طريقة وحشية الشيوعيين وشخصيات المنظمات الاخرى. كما وسعت نطاق حرب الابادة ضد الاكراد والذي طالبوا بالحكم الذاتي في اطار الجمهورية العراقية، فيما استقبلت الخارجية السوفيتي انقلاب عبد السلام عارف في الثامن عشر من تشرين الاول عام 1963 بارتياح[4].

وتطورت العلاقات العراقية السوفيتيه بشكل افضل في بداية السبعينات، وتوجت بعقد معاهدة 1972، والتي سمحت في بعض نصوصها للقوات السوفيتيه بالتمركز في العراق في البصرة كخطوة محسوبة للاطلاع على المياه الدافئة، فضلاً عن قيام تعاون اقتصادي وعسكري[1].

الحرب العراقية – الايرانية والموقف السوفيتي

---

(2) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص88.

(3) محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص25.

(4) المصدر نفسه، ص25.

(1) منعم صاحي العمار، المصدر السابق، ص188.

ان الحرب العراقية–الايرانية وضعت الاتحاد السوفيتي في موقف لا يحسد عليه. وإذا كان العرب يريدون نهاية لحرب الخليج فان موسكو التي تحرص ضمان الاستقرار على حدودها الجنوبية، لقد عملت موسكو على توطيد علاقاتها بالدولتين المتحاربتين من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع الاتفاقات الاقتصادية والثقافية بينها وبين كل من ايران والعراق، كما قامت بتمويل عسكري للطرفين وترى الحكومة السوفيتيه ان وقف تزويد الدولتين المتحاربتين، يجب ان يتم في جميع الاطراف المصدرة للاسلحة وليس من جانب الاتحاد السوفيتي فقط. وان قيام الاتحاد السوفيتي بوقف امداد الى أي من الطرفين المتحاربين بالاسلحة يعني انحيازاً للطرف الاخر، إلا ان الحياد الذي تبنته موسكو خلال سنوات الحرب بدأ بتغير مع مطلع عام 1987، ويتضح ذلك في موافقتها على تأجير ناقلاتها النفطية للكويت التي تعتبرها ايران طرفاً رئيسياً في الحرب نتيجة لدعمها للعراق، وان موافقة موسكو على الطلب الكويتي يعني قبول موسكو لان تصبح طرفاً رئيسياً في الحرب وعليه هاجمت زوارق حربية ايرانية سفينة شحن سوفيتيه في مياه الخليج قبالة ساحل دبي والحقت اضراراً مادية، ويتضح من هذا التغير في الموقف السوفيتي فيما اعلنه (اراماكومست) وكيل وزارة الخارجية الامريكية عن اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي على منع انتصار ايران في الحرب. وذكر بأن الدولتين العظميين تعملان بموجب هذا الاتفاق، وان مصالحهما المشتركة تقتضي في ذلك الوقت بسبب وجود التنافس الامريكي السوفيتي ورغبة الاخير في استغلال الفرص المتاحه لابعاد النفوذ الامريكي عن المنطقة، وانه على استعداد لملء أي فراغ ينجم عن تخلف او تقاعس الولايات المتحدة الامريكية[2].

يتضح مما تقدم. ان الموقف السوفيتي من الحرب العراقية الايرانية يتميز بكونه قد انطوى على قدر كبير من تقدير المصالح، وان صانع القرار السوفيتي لا يتردد من الاستفادة من فرص مناسبة تبعاً لمصالحه عندما تسنح بذلك، وينبغي الاخذ بنظر الاعتبار ان تحولات الموقف السوفيتي ونظرته الى قضايا ومشكلات الخليج العربي وبضمنها الحرب العراقية–الايرانية، جاءت في عهد (غورباتشوف) الذي طرح تصورات جديدة املتها سياسة (البيرسترويكا) والغلاسنوست أي سياسة (اعاة البناء)، مما ينبغي ان تكون عليه السياسة السوفيتية سواء في اطار تعاملاتها مع ازمات

[2] حسن العلكيم، السياسة السوفياتيه تجاه الخليج في عهد غورباتشوف، العدد (125)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981،ص125.

وصراعات العالم الثالث، ام على مستوى تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية تلك التصورات التي قادت فيما بعد الى انهيار وتفكك قوة عظمى كانت تعرف بالاتحاد السوفيتي.

السلوك السياسي السوفيتي وازمة الثاني من آب 1990

ان الوضع الدولي والداخلي والمضطرب الذي كان يمر به الاتحاد السوفيتي، وضع في بداية ازمة الثاني من آب 1990 لتبني سلوك غامض ان لم يكن متناقضاً، فقد كان عليه ان يختار بين دعم حليفه التقليدي العراق او موالاة الغرب بهدف الحصول على المساعدات المرجوه لمواجهة كارثته الاقتصادية، اذ كان يتطلع لضمان المساعدات الامريكية والغربية، فقد يلاحظ المراقب لسلوك الاتحاد السوفيتي تجاه دخول العراق للكويت نوعاً من الغموض في مواقفه، فما ان وقعت الازمة حتى اصدرت وكالة تاس السوفيتية بياناً يعبر عن وجهة نظر السياسة السوفيتيه يدين فيه العراق، كما ايد الاتحاد السوفيتي قرار مجلس الأمن رقم (660) الذي صدر يوم الثاني من آب والذي يدين دخول العراق للكويت ويطالب بالانسحاب وايد القرار (661) وسار الاتحاد السوفيتي في طريق فرض العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن وساير الولايات المتحدة الامريكية في سعيها نحو حصار العراق، بهدف الحصول على المساعدات المرجوه لمواجهة كوارثه الاقتصادية، حيث كان يتطلع لضمان المساعدات الامريكية والغربية، ورفض الاتحاد السوفيتي مسايرة الولايات المتحدة في فكرة استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الخروج من الكويت ودعى الدول العربية لتكثيف جهودها في البحث عن الحل العربي لهذه الازمة من خلال رسالة وزارة الخارجية السوفيتيه الى المجلس الوزاري العربي الذي انعقد في القاهرة في العاشر من آب عام 1990 وهي الرسالة التي اكد فيها الاتحاد السوفيتي: ((ان تحاشي الانفجار مرهون الى حد كبير بقدرة العرب على رص صفوفهم في صياغة نهج مشترك للعمل في هذه اللحظة الراهنة)). وكانت قمة هلسنكي في التاسع من ايلول عام 1990، التي عقدت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسعى فيها الرئيس الامريكي (جورج بوش) الحصول على موافقة السوفييت على الخيار العسكري، إلا ان (غورباتشوف) رفض ذلك ثم دعا في اكثر من مناسبة للتوصل الى حل وسط يقضي باستمرار العمل بالوسائل السلمية ونبذ القوة العسكرية كاسلوب وحيد وفقاً لما كانت تستهدفه

الولايات المتحدة الامريكية ورفض الاتحاد السوفيتي المشاركة في الانضمام لأي قوات سوفيتيه في الانضمام للقوات المتعددة الجنسيات[1].

سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج عام 1 199

منذ منتصف الثمانينات بدأ التأكيد ان شيئاً ما سيحل بالنظام العالمي القائم، ذلك يعود بالدرجة الاولى الى العديد من الاسباب المتعلقة بوضع الاتحاد السوفيتي الداخلي من جهة. وازمة النظام الغربي وتطوره المطرد والمتسارع، والسباق على التطور التكنولوجي للاغراض الاستراتيجية ذات الصلة بالهيمنة الدولية من جهة اخرى.

لقد اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو احادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيني وظهور الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قائدة للمعسكر الغربي منفردة بقيادة العالم، وتحدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول، وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة الى مجموعة من تفاعلات جديدة تعطي دوراً اكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل بعض المحللين يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد.

وقد حدد بوش الاب في خطابه الشهير امام الكونغرس في الرابع من مايس 1991. المبادئ العامة التي ستحكم النظام العالمي، قال: ((كانت الولايات المتحدة على مدى قرنيين من الزمان هي المثل الاعلى للعالم في الحرية والديمقراطية، وقد حملت اجيال متعددة راية النضال للحفاظ على الحرية وتعظيم المكاسب التي حققتها واليوم وفي عالم يتحول بسرعة شديدة فأن زعامة الولايات المتحدة الامريكية لا غنى عنها. لقد انقذنا اوروبا، وتغلبنا على الشلل، ووصلنا الى القمر، وأضأنا العالم بثقافتنا، والأن ونحن على مشارف قرن جديد نسأل: من ينسب هذا العصر؟ أنني أوكد انه سيكون عصراً امريكياً آخر))[1].

وفي ظل نشوء نظام دولي، قامت حرب الخليج، رغم اتخاذ اسباب مباشرة لها كتهديد عراقي للنظام الدولي، ولكن في واقع الحال، كما هو في المرات السابقة فأن الاسباب الحقيقة كانت تكمن

---

[1] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص32-34.

[1] نقلاً عن: حسن الرشيدي، اثر حرب العراق في النظام الدولي (العراق ودورة الاستعمار)، 2004/8/2، مأخوذ من الانترنيت.

في رغبة القوة الدولية المهيمنة في فرض نظام جديد يقضي على عيوب النظام السابق من وجهة نظرها، ويغير المعادلات التي تحد من نفوذها وهيمنتها بما يناسب حجم قوتها بوصفها قوة اولى ومهيمنة على العالم.

وكانت هذه الحرب من ابرز ملامح هذا العصر الامريكي الذي حدد فيه بوش الأب الاستراتيجية الامريكية للسيطرة فيها على العالم وخاصة في قيام الولايات المتحدة الامريكية بخلق البؤر المناسبة للصراعات الاقليمية، ومن ثم التدخل في أدارتها وصولاً الى فرض الحلول المناسبة لها في الوجهة الامريكية البحته، كما طبقت وفرضت اساليب جديدة لفرض مشيئة منطق القوة في السياسة الدولية، كما جرى تهميش جميع القوى الاخرى في العالم وعزلها عملياً عن مواقع الحل والربط وربطها بأزمات داخلية واقتصادية–مالية ذات صيغة وخلفيات سياسية وهو الأمر الذي ادى الى غياب تام لتوازن القوى العالمي، وابتدعت مفهومات ومصطلحات ظاهرها مختلف عن خلفياتها ومضمونها، وسوغت اعمالاً بحجج واهية ليس لها أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالقضايا التي تطرح من اجلها كنموذج (العقوبات الذكية) التي فرضتها على العراق[2].

الموقف الروسي من قرارات الأمم المتحدة

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وعلى خلاف ما سيظنه البعض ان التطلع الروسي الخارجي سيظل تبعاً لأوضاع روسيا بسبب ما تمر به من اوضاع داخلية، خرجت روسيا من كل ما لحق بها بالحصة الاكبر من التركة السوفيتيه حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والثروات الضخمة، وحلت محل الاتحاد السوفيتي المنهار في المنظمات الدولية والاقليمية، وتطويقاً لتلك الامكانيات سعت روسيا الى تبني ستراتيجية لتفعيل دورها تزامناً مع سعيها لاصلاح اوضاعها الداخلية السياسية (حيث شرعية السلطة) والاقتصادية، وقد حقق هذا التفعيل انفتاح استراتيجي روسي على المناطق الاقليمية كالخليج العربي والشرق الاوسط كجزء من مشروع هادف لاعادة هيمنتها من جديد، وقد

[2] المصدر نفسه، مأخوذ من الانترنيت.

احتل التوجه نحو العراق مرتبة واولوية محققة في اجندة السلوك السياسي الخارجي الروسي، فضلاً عن الادراك القيادي الروسي[1].

كان هناك تأييداً واسع النطاق من جانب البرلمان الروسي للعراق ولضرورة رفع الحظر المفروض عليه او على الاقل انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق واستئناف التجارة معه، ففي عامي 1992و1993 قام وفد برلمان روسي بزيارة بغداد، وعاد مطالباً بمزيد من الدعم للعراق ودعا زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي (فلاديمير جيرتيوفسكي) الى رفع الحظر عن العراق واقامة (تحالف) استراتيجي معه وفي حزيران 1997، اصدر مجلس الدوما قانون نص على منع استخدام اموال الدولة الروسية في المشاركة في تنفيذ نظام العقوبات المفروضة على العراق وهو ما يعني عملياً انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق، وقد وافق على هذا القانون (289) نائباً من اصل (450) نائباً، واعترض عليه عشرون نائباً فقط، كما يسمح القانون بـ (استئناف العلاقات التجارية مع العراق بما فيها شراء النفط ومشتقاته، وتنفيذ المشاريع المشتركة (المعطله او الجديد) وبيع المعدات وقطع الغيار اللازمة لهذه المشاريع، واشار القانون بشأن تصدير السلاح والمعدات العسكرية والمواد التي يمكن ان تستخدم في صناعتها الى ان هذه الخدمات يمكن عدم تقديمها، إلا ان الرئيس يلتيسن رفض المصادقة على هذا القانون باعتباره متنافياً مع الالتزامات الدولية لروسيا، وهو ما يدل على مدى حدودية تأثير القوى الداخلية في روسيا في عملية صنع القرار فيها[1].

ولعل الروابط الاقتصادية والعسكرية بين روسيا والعراق والضغوط الداخلية، وبخاصة من جانب البرلمان والقوى القومية والمحافظة من ناحية اخرى، هي التي دفعت روسيا الى تأييد تخفيض العقوبات المفروضة على العراق منذ آب 1990، وانه في حال صدور قرارات دولية بفرض عقوبات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فأنه يتعين حصر الضرر الناجم عن تطبيقها في حدوده الدنيا، وان يكون للعقوبات أطار زمني وتخفف وترفع في الوقت الذي يتحقق فيه تقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتأييد تمديد العمل بالقرار (986) (النفط مقابل الغذاء) وزيادة كميات النفط العراقي المسموح بتصديرها وفي ايلول عام 1997، امتنعت عن التصويت على قرار لمجلس الأمن الدولي يحمل

---

[1] منعم صاحي العمار، المصدر السابق، ص189.

[1] عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (حلقة نقاشية)، مجموعة باحثين، العدد 230، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص121.

العراق مسؤولية التأخير عن بيع النفط العراقي، وكان الخلاف قد ظهر بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية حول الطرف الذي يتحمل مسؤولية التأخير في المبيعات النفطية على ضرورة اسراع لجنة العقوبات في المصادقة على العقود، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا رفضتا التعديل لانه يحمل لجنة العقوبات مسؤولية التأخير[2].

أ. الموقف الروسي من عودة المفتشين الى العراق

اصبحت روسيا نوعاً ما اكثر استقلالية في قراراتها وعلاقاتها الدولية، واكثر وعياً لمصالحها القومية، وبدأت تزداد نقاط التقاطع مع الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد تحقيق عملية البدء بالتوسع شرقاً من خلال حلف شمال الاطلسي، وان الموقف الروسي في الازمة بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة برئاسة (ريتشارد بتلر) يشكل اكثر وضوحاً وتشدداً على المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية كافة، ففي الحادي والثلاثين من تشرين الاول 1997، اكد وزير الخارجية الروسي السابق (يفعيني بريماكوف) قال: ((انها تعارض أي لجوء الى القوة ضد العراق، اقول ذلك لان تصريحات صدرت يوم الثلاثين من تشرين الاول 1997، ولاسيما بريطانيا في شأن اللجوء الى القوة الذي نعارضه بشدة، واضاف من الافضل لـ (بغداد) ان تصغي الى نصائح أصدقائنا وان تغير موقفها))، وفي الثامن عشر من تشرين الثاني 1997، اعلنت روسيا بعد ان وضعت خطة مع العراق لحل الازمة بين العراق والأمم المتحدة وابرزت عزمها على القيام بدور دبلوماسي اساسي في المنطقة. وصدر هذا الاعلان بعد وصول نائب رئيس الوزراء العراقي السابق (طارق عزيز) الى العاصمة الروسية، وقد استقبله الرئيس الروسي السابق (يلتسين) ووزير خارجيتها (يفعيني بريماكوف) الذي صرح ان برنامجاً قد اعدَّ يتيح كما نعتقد تجنب مواجهة مسلحة وينهي الازمة وأوضح ان البرنامج يتضمن بالتأكيد تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة والعمل في الوقت نفسه على ابراز تقدم في عمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة واشار بريماكوف انه سيجري محادثات مع نظرائه الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين وكانت الخطة الروسية تهدف الى:-

1. ان يقبل العراق من جهة من دون شرط عودة عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة والتي غادر معظم افرادها العراق.

---

[2] متابعات، الموقف الروسي من قضية العقوبات الدولية المفروضة على العراق، العدد (16)، قسم الدراسات السياسة في بيت الحكمة، 1999، ص4.

2. كما تتواصل طلعات التجسس من طراز (U2) التي اعارتها الولايات المتحدة الامريكية للجنة الخاصة.
3. اقفال الملفين النووي والباليستي وبعد ان نفذ العراق التزاماته في هذين المجالين.
4. فيما يتعلق بمستقبل الملفات البايولوجية والكيميائية يتم وضع مقاييس دقيقة تتيح للعراق معرفة ما ينتظر منه بشكل دقيق[1].

وقبل العراق عودة المفتشين الدوليين بما فيهم الامريكان من دون قيد او شرط، لكن موقف العراق في هذه المرة اختلف عن مواقفه السابقة فهو لاول مرة يحصل على تعهد مكتوب من جانب احدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالسعي لرفع العقوبات الاقتصادية عنه واغلاق ملفات الاسلحة وادخال اصلاحات على طريق عمل اللجنة الخاصة وهو ما تجلى بالفعل في اقتراحات روسية تطالب بالاقرار بأن العراق قد نفذ التزاماته، وتم تدمير كل برامجه المتعلقة بالاسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، ومن ثم اغلاق هذين الملفين، كما طالبت بخفض عدد العمليات التي تقوم بها طائرات (U2) الامريكية او استبدالها بطائرات غير امريكية، وكذلك تعيين مساعدين من غير الامريكيين لنائب رئيس اللجنة الخاصة الامريكي الجنسية[1].

وامتنعت روسيا عن التصويت في مجلس الأمن على قرار (1284) والصادر في السادس عشر من كانون الاول 1999، والذي ينص على عودة المفتشين الدوليين(UNM UVIC) لنزع السلاح في مقابل تعليق العقوبات الدولية على العراق لمدة (120) يوما. والجدير بالذكر ان الامتناع عن التصويت هو موافقة ضمنية على القرار، وبذلك يتأكد حجم الضغوط الدولية التي تتعرض لها روسيا، كما انه يعكس احد الأسس الرئيسة التي تسير عليها السياسة الخارجية الروسية، وهو الاساس البراغماتي (النفعي) وليس الاساس الايديولوجي، ولاسيما الموقف الروسي كان يدعو الى انهاء الحظر الدولي المفروض على صادرات العراق النفطية لقاء قبول العراق بشروط الأمم المتحدة لنزع الاسلحة، ومن ثم فهي تختلف عن المواقف التي ايدتها الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تدعو الى ابقاء الحظر الدولي الى ان يزيل العراق اسلحة الدمار الشامل[2].

---

[1] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص122.

[1] محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص124.

[2] المصدر نفسه، ص124.

الموقف الروسي من عدوان كانون الاول 1998 على العراق

لم يكن الموقف الروسي من العدوان العسكري الامريكي–البريطاني في 16–19 كانون الاول 1998 ضد العراق مستغرباً بحد ذاته فقد اصبح مألوفاً ان تقف روسيا المعارض لأي عدوان عسكري ضد العراق، وان تسعى الى مساومة ما او حل وسط كلما نشبت ازمة او اشتد التجاذب والخلاف بين بغداد ولجنة المفتشين الدوليين (اونسكوم) ومن خلفها واشنطن ولندن، كما معروف تعاطي روسيا مع مسألة الحصار المفروض على العراق وتفهمها لمطالب بغداد بتخفيض العقوبات الدولية وصولاً الى رفعها نهائياً ولكن الملفت اكثر من أي أمر اخر هذه المرة هو الحدة لا بل التوتر الشديد، الذي اتسمت به المعارضة الروسية للعدوان الامريكي–البريطاني اذ انها تجاوزت حدود المعارضة الكلامية وابداء القلق والأسف، ووصلت الى حد استدعاء السفيرين الروسيين في واشنطن ولندن ووضع بعض الوحدات البحرية والجوية في حالة تأهب على نحو اعادة الى الاذهان ذكريات الحرب الباردة، ورفضها لموقف القائم على الاستهانة بالشرعية الدولية، ورفضها لهيمنة الولايات المتحدة واحتكارها للشؤون العالمية وتنصيبها نفسها في دور الشرطي العالمي، اشار السيد (لافروف) المندوب الروسي الدائم في مجلس الأمن حول العدوان على العراق حين قال: ((نجتمع اليوم في وقت يتعرض فيه العراق لضربات شديدة بالقذائف والقنابل من جانب امريكا وبريطانيا، لقد حدثت اصابات في الارواح وخسائر مادية قيمة، وخلقت حالة تنطوي على تهديد للسلم والأمن..وهذا التطور في الاحداث الذي ترفضه روسيا رفضاً حازماً يسبب قلقاً شديداً وازعاجاً عميقاً، ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بقيامها بهذا العمل من اعمال القوة تنتهكان انتهاكاً صارخاً ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاحكام والقواعد المعترف بها بشكل عام للسلوك المسؤول من جانب الدول في الحلبة العالمية، وهذا العمل من حيث الجوهر ينطوي على تهديد النظام الأمني الدولي كله. الذي تعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيه كحلقة وصل مركزية))[1].

يتضح مما تقدم. ان الموقف الروسي داخل مجلس الأمن والذي صدرت عنه القرارات تجاه العراق، فيمكن تحليل الموقف الروسي على انه يتراوح ما بين الرافض والممتنع والغائب عن التصويت احياناً، إلا ان هذا الموقف انما يعني انه متعلق بجوانب خفية اخرى في العلاقات مع امريكا، فالمعارضة الروسية لقرارات مجلس الأمن لم تكن مصحوبة بحق النقض، ومن ثم فأن

[1] نقلاً عن: محمد جميل ابراهيم الشيخلي، المصدر السابق، ص130-133.

موقفها لم يختلف عن موقف أي دولة صغيرة، وان لم تكن غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولاسيما ان كل هذه المواقف لم تثر الولايات المتحدة الامريكية. لكي تقف موقف عدائي من روسيا، لأن مواقف الأخيرة لم تؤثر كثيراً على مجمل القرارات التي ادانت العراق، وخدمة المخطط الامريكي لتحقيق استراتيجيتها العالمية، إلا ان مع ذلك لم يكن انكار حقيقة الموقف الروسي الداعم للعراق، حيث انه احدث خللاً نوعياً في علاقاتها مع اكبر دولة في العالم الولايات المتحدة الامريكية، ومع اعلى تنظيم دولي (الأمم المتحدة)، وان تجسد بمخاوف على مصالحها الروسية مع القطب الدولي الأوحد لضعف قوتها على مواجهة الولايات المتحدة الامريكية.

الموقف الروسي من الاحتلال الامريكي – البريطاني للعراق

اصبحت مصالح بعض الدول التي كانت لها علاقات مع العراق في مهب الرياح بعد احتلالها من قبل القوات الانكلو –امريكي وخصوصا روسيا التي كانت لها علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مع العراق ..

ان اختفاء صدام وسقوط بغداد جاء بعد ثلاثة ايام من خروج البعثة الدبلوماسية الروسية التي ظلت حتى اليوم السابع عشر من الحرب في بغداد، فالبعثة الدبلوماسية خرجت في السادس من نيسان عام 2003، وسقوط بغداد رسمياً واسقاط تمثال صدام وقع في التاسع من نيسان، يشير البعض الى ان تعرض هذه البعثة للاطلاق النيران من قبل القوات الامريكية، التي كانت على علم مسبق بموعد ومسار تحركها، جاء احكاماً للعبة السياسية التي شاطرت روسيا فيها الولايات المتحدة الامريكية، بحيث كان الهدف توجيه الرأي العام الى الاعتقاد بأن القوات الامريكية تعاقب روسيا التي عارضت الحرب، واعلن رئيس الوزراء الروسي السابق (يفعيني بريماموف) يوم الثاني عشر من نيسان، ودونما مناسبة عن حقيقة ما كان خافياً من رحلته الشهيرة الى بغداد قبيل اشتعال الحرب بقوله لوسائل الاعلام نقلاً عن قناة التلفزيون الروسي: ((انني حملت رسالة شفهية من الرئيس بوتين لصدام حسين بضرورة التنحي عن السلطة انقاذاً للشعب العراقي من حرب قادمة، ولم يرد صدام بكلمة، وربت على كتفي وغادر الغرفة التي كانت تجمعنا))، وهكذا من حيث المبدأ فأن روسيا كانت مستعدة للمساعدة في تنحي صدام، واحتمال قبوله على اراضيها بترتيبات امريكية[1].

نقلاً عن:

[1] http://news. bbc. co. uk/hi/ arabic/ contact-us/ default-htm.

روسيا تحذر من ضرب العراق

واذا ما تمشينا مع الفرص المطروحة نجد، أن السفارة الروسية في موسكو ظلت تراقب وتنقل الاخبار عن كثب بين موسكو وبغداد، حتى تجمع لدى جهاز المخابرات الروسية دلائل دامغة عن صعوبة الموقف، فجددت عرضها لصدام حسين الذي يبدو انه ادرك اخيراً صعوبة الموقف فقبل بالخروج، واعلنت روسيا في القمة التي جمعت الرئيس الروسي والرئيس الفرنسي في مدينة سان بطرسبرج في الثاني عشر من نيسان 2003، انها مستعدة لاسقاط (8) مليارات دولار من ديونها لدى العراق استجابة لدعوة الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة الشعب العراقي وليس من المستبعد احتمال وجود ترتيب امريكي روسي لمشاركة الاخيرة في عراق ما بعد صدام، فقد تناقلت وسائل الاعلام الروسية اخباراً تشير الى احتمال وجود حوار امريكي روسي لاشتراك الاخيرة في الادارة العسكرية لعراق ما بعد الحرب[1].

العلاقة العراقية – الروسية بعد الاحتلال

يمكن ان تسمى علاقة روسيا بالولايات المتحدة الامريكية مغامرة محسوبة، فقبل سقوط صدام لم يكن بين البلدين علاقة فعلية سواء عائدات (دولارية) تؤثر على موسكو، فالاتفاق على محاربة الارهاب، واقرار السلام في العالم، والتقارب الاستراتيجي ، لا تساوي الكثير بالنسبة للوضع الاقتصادي المنهك في روسيا الذي لم يتلق من الولايات المتحدة الامريكية حتى الأن سوى الوعود وتململ البعض في روسيا من موقف الولايات المتحدة الامريكية من اعادة اعمار اوربا والمساعدات الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية التقنية لدول جنوب شرق آسيا[2].

واذا اتينا على خسائر روسيا الاقتصادية من جراء الاحتلال الامريكي –البريطاني، فتكفي الاشارة الى ان حجم التبادل التجاري بين موسكو وبغداد بلغ ملياري ونصف مليار دولار عام 2001، معظمها صادرات روسية للعراق اتاحت تشغيل كثير من المصانع التي كانت متوقفة في روسيا. كما ان الديون العراقية لموسكو تبلغ نحو ثمانية مليارات دولار، كان سدادها متوقفاً على انهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على بغداد، وايضاً فأن العقود المبدئية العراقية مع الشركات الروسية في مجمل اعادة

---

[1] http://news. bbc. co. uk/hi/ arabic/ contact-us/ default-htm.

روسيا تحذر من ضرب العراق

[2] المصدر نفسه.

الاعمار والتنقيب عن النفط والغاز تبلغ قيمتها نحو اربعين مليار دولار، وهي عقود يتوقف تنفيذها على انهاء العقوبات الاقتصادية كذلك ويشير الخبراء الى ان شركات النفط الروسية كانت تتوقع تخفيض ارباح قيمتها نحو عشرين مليار دولار من تنفيذ عقود استثمار حقول النفط والغاز في منطقة غرب القرنه العراقية وحدها[1].

امتازت العلاقة بين روسيا والعراق بعمقها في كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية منذ السنوات الماضية وفي السنتين الاخيرتين وخصوصاً في اثناء تغير النظام السابق اختلفت وجهات النظر ما بين روسيا وقوات الاحتلال حول اسلوب التغيير، الكل كانوا متفقين على ضرورة التغيير، مجلس الحكم وقوات الاحتلال كانوا متفقين على ضرورة التغيير وعلى ان نظام صدام لا يمكن التعايش معه، وعندما تغير النظام، اصبح التفكير في كيفية اعادة اعمار العراق وضرورة تسيير العملية السياسية كما ينبغي، اخذت العلاقات العراقية الروسية تشهد تطوراً ايجابياً وبشكل متسارع واهم ابعاد هذا التطور موافقة الجانب الروسي على الالتزام بالاتفاق الذي تم في نادي باريس لخفض الديون العراقية، واهمية الغاء نسبة الديون في نادي باريس حيث ان هذا النادي يعطي مثالاً جيداً للدول الدائنه الاخرى للعراق خارج نادي باريس، التي ستحاول ان تلتزم على الاقل بالحد الادنى لنادي باريس، هذا من جهة، والخطوة الثانية اذا صح ان نضعها في التطور الاخير للعلاقة العراقية–الروسية هي الاشتراك المهم الفعال في مؤتمر شرم الشيخ الذي هو بالاساس كان فكرة روسية، وان زيارة الدكتور اياد علاوي الى موسكو ومقابلته للرئيس بوتين تحدد افق العلاقات العراقية الروسية، وان ترتيب اللجنة العراقية الروسية المشتركة، والتي ستتم من خلالها اعادة النظر في كل العقود المتعلقة بالتعاون بما فيها العقود الجديدة التي يمكن ان تبرمها الحكومة العراقية مع الشركات الروسية[2].

الخاتمة

يرى الجانب الروسي ان استقرار الأمن في الخليج العربي يرتبط بعدة اهداف تخص الأمن القومي الروسي، فبالإضافة الى كونه يعني مزيداً من الاستقرار على حدود روسيا، ومناطق نفوذها التقليدية، فمن جهة يمثل مزيداً من الابتعاد لاحتمالية العودة الى حالة التنافس والتصارع مع الولايات المتحدة الامريكية، والتي تتطلب تطوراتها السلبية مواجهة غير مباشرة تفرضها اختلالات

---

[1] Abul Futoh @ hotmail. Com.

خالد ابو الفتوح، بعد ان ابتلعت امريكا العراق. هل تستطيع هضمه (العراق ودورة الاستعمار)، 2004/10/17، مأخوذ من الانترنيت.

توازن القوى في حالة عدم توفر الأمن في المنطقة، ولاسيما ان القدرات الاقتصادية الروسية وما تعانيه من مشاكل داخلية، لا تقدر على تحمل تكاليف أي مواجهة مع دول عظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية حتى وان كانت غير عسكرية، وهكذا فأن الأمن في منطقة الخليج يعني تفعيل محددات حركة السياسة الخارجية الروسية للمشاركة بشكل فاعل ومؤثر في السياسة الدولية وادارة الازمات العالمية، وبما يتوافق مع الدور العالمي الذي تتطلع الى ادائه، كما ان استتباب الأمن في المنطقة يعني بقدر او بآخر اسقاط مسوغات وذرائع التواجد العسكري الغربي فيما وبما قد يقضي في النهاية الى تقليصه او الغائه، وبالتالي تقليل فرض السيطرة غير المباشرة على اهم مصدر من مصادر الطاقة وخطوط نقله ومواصلاته النفطيه، والذي كان ولا يزال يمثل العنصر الحاسم في تحديد الاستقرار الداخلي للدول الصناعية بما فيها روسيا مستقبلاً.

ترتبط دوافع العراق لتعزيز وتطوير علاقاته مع روسيا بعدة اهداف منها: فبالاضافة الى الهدف الرئيسي في اولويات سياسته الخارجية، واعادة بناء قدراته الاقتصادية والعسكرية، فأن العراق يسعى من خلال علاقاته تلك الى استقرار الأمن واستتبابه في منطقة الخليج العربي، لاسيما وان نظرته الحالية لمفهوم أمن الخليج العربي، والتي فرضتها الظروف والمتغيرات الدولية تستند على مبدأ ((الشراكة الاقليمية)) تقترب كثيراً في الرؤية الروسية لأمن الخليج العربي، وان سياسة روسيا تستند على مبدأ ((توازن المصالح)) لذا فأن المدخل الرئيسي والاساس لبناء علاقات عراقية روسية متطورة مستقبلية، هو استراتيجية عراقية تعتمد الدبلوماسية الهادئة، وتستند على المصالح الاقتصادية المشتركة، والتي ستجد روسيا احد خياراتها الملائمة، وان لم يكن خيارها المفضل بين خيارات دول المنطقة لاسباب ترتبط بامكانيات وقدرات العراق السياسية والاقتصادية مثل قوة قاعدته الصناعية والزراعية وسعة حجم اسواقه المحلية، ولاسيما ان العمل الاقتصادي اصبح العامل الاساس في تحديد طبيعة نوع العلاقات الدولية المعاصرة

ومن السذاجة ان نرى، ان الدولة الروسية ستعمد الى التضحية بنوعية علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية لصالح علاقات مع اطراف اخرى ومن بينهم الاصدقاء العرب القدامى، ولنتذكر ان ذلك لم يحدث حتى في خلال الحرب الباردة، وينقل محمد حسنين هيكل، نصيحة (ماوتسي تونغ) قد قال بها للعرب : ((انكم تتصورون ان الاتحاد السوفيتي يمكن ان يقف معكم الى النهاية، وكصديق فأنني انصحكم إلا تعتمدوا على ذلك. ان البوصلة السوفيتية تتحرك حساسيتها

فقط في اتجاه واحد، هو واشنطن)). وفي ضوء ما تقدم نرى ان الكابح الامريكي للعلاقات العربية–الروسية يحول دون ارتقاءها الى أفاق أرحب وبما يؤدي الى بقاءها علاقات عادية

قائمة المصادر

1. اسر اعيلان وآخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، بلا سنه.
2. ادوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1963.
3. حسن العلكيم، السياسة السوفياتيه تجاه الخليج في عهد غورباتشوف، العدد (125)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
4. عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتيه 1944-8شباط 1963، الطبعة الاولى، بغداد، 1980.
5. عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (حلقة نقاشية)، مجموعة باحثين، العدد 230، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
6. كريم مروة، الجذور التاريخية العميقة للعلاقات العربية السوفياتيه، العدد (43)، شؤون فلسطينية، 1975.
7. محمد جميل ابراهيم الشيخلي، العلاقات العراقية-الروسية في عقدة التسعينات، اطروحة دكتوراه، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، قسم الدراسات الدولية، 2002.
8. منعم ضاحي العمار، العلاقات العراقية-الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها (العراق والقوى الكبرى) وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية (1996-1997)، العدد الثالث، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، 1997.
9. موشه زاك، النزاع العربي (الإسرائيلي) بين فكي كماشه الدول العظمى، ترجمة دار الجليل ، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، 1988.
10. متابعات، الموقف الروسي من قضية العقوبات الدولية المفروضة على العراق، العدد (16)، قسم الدراسات السياسة في بيت الحكمة، 1999.

- الانترنيت

1. حسن الرشيدي، اثر حرب العراق في النظام الدولي (العراق ودورة الاستعمار)، 2004/8/2، مأخوذ من الانترنيت.
2. خالد ابو الفتوح، بعد ان ابتلعت امريكا العراق. هل تستطيع هضمه (العراق ودورة الاستعمار)، 2004/10/17، مأخوذ من الانترنيت.
Abul Futoh @ hotmail. Com.
3. وكالة نوفوستي .http: //www. rian. ru @ 2003-2001
(4) http://news. bbc. co. uk/hi/ arabic/ contact-us/ default-htm.
روسيا تحذر من ضرب العراق